الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة السورية الخاصة
كلية العلوم الإدارية
قسم: علوم مالية ومصرفية

مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصرف

دراسة تحليلة على البنك العربي _ سوريا

Liquidity risk and its impact on bank profitability

An analytical study On The Arab Bank _Syria

مشروع تخرج للحصول على درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية اختصاص علوم مالية ومصرفية

إعداد الطالبة:
شام أبو البرغل

إشراف:
د. منال صقر

العام الدراسي 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم



الشكر والتقدير

نشـــكر الله عز وجل الذي منّ علينا بنعمة العقل، وأرشـــدنا طريق العلم، وعرفاناً منّا بالجميل، نتقدم بأســـمى عبارات الشـــكر والتقدير إلى كل من ســـاهم في إنجاز هذا العمل من قريبٍ أو بعيد، وأخصُّ بالذكر **الدكتورة منال صـقر**؛ لتفضـلها بالإشـراف على هذا العمل، ولما قدمته لي من عميق خبرتها، وفيض علمها، وسعة صدرها، ولم تبخل بجهد أو وقت في المتابعة المستمرة لي، وفي تقديم النصيحة، كما أقدر تواضـــعها العلمي، وتوجيهاتها القيمة، ومعاملتها الحســـنة طيلة فترة الإشـــراف والتدريس، كما أشكر السادة أعضاء الهيئة التدريسية الذين زودوني بالعلم والمعرفة.

إلى الذين قدموا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا الطريق إلى جميع دكاترة كلية إدارة الأعمال وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل كل باسمه ومكانته الرفيعة لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي. الدكتور عبد الرزاق حساني الدكتور حسن حجازي، ويطيب لنا شكر وامتنان الجامعة السورية الخاصة متمثلة بإدارتها كافة.

لا الرحلة ابتدأت ولا الدرب انتهى سنكون يوماً ما نريد

الإهداء

إلى بطلي وشخصي المفضل إلى داعمي الأول ومشجعي في الصفوف الأولى إلى من علمني أولى كلماتي وخطواتي وما أفلت يدي يوماً إلى من يصفق لي بحماس في كل مرة إلى من يشتد به ساعدي إلى من مهد لي الطريق إلى الجبل الذي أسند عليه نفسي عند الشدائد إلى مهربي الدائم إلى الضلع الثابت وحصني المنيع إلى سندي وعزتي أبي الثاني

أخي الحبيب عبد المجيد

إلى من كبرت بين يديها إلى من كانت دموعها عند نجاحي مطرا يفيض خيراً على أيامي أروع أمراة في الوجود إلى النجمة المضيئة في سمائي إلى من لعبت دور الأم والأخت والرفيقة إلى من أعطت دون مقابل إلى من كان نجاحي أسمى طموحها إلى سبب قوتي إلى من كانت بابي إلى الله وملاكي الحارس إلى من جعلت عمري ربيعاً بضحكتها إلى بلسمي الشافي من كل أوجاع الحياة

حياتي كلها ماما

إلى من شرفني بحمل اسمه إلى الرجل الطيب صاحب السيرة العطرة إلى من فرش لي الأرض ورداً إلى من حمل عني عبء الحياة إلى من أفخر بحبه لي إلى من كان دوماً عزي إلى وجهتي عند الخطر إلى من أعطى ولم يبخل يوماً إلى من تقف كلمات التعبير عاجزة أمام حنانه إلى الأوسم وصاحب الهيبة الأجمل إلى رجُلي الأول

أبي الغالي

إلي شقيق روحي وملجأي إلى من شاركني أيامي وطفولتي وكان النور فيها إلى من حجب عني وحشة الطريق وكان يد العون دوماً إلى من يهتم لأمري وتفاصيلي إلى من يرسم ضحكاتي إلى صاحب القلب الأطيب والأنقى

إلى الحنون أخي محمد

إلى من تحلو أحاديثي وأيامي معها إلى الأغلى والأقرب دوماً إلى قطعة من قلبي

ألين خراطة

إلى هدية القدر وعزيزة قلبي إلى من كنت بصحبتها أكثر حظاً إلى من تمنت لي الخير صاحبة الروح النقية

جالا الحموي

إلى الأصدقاء الثابتين رغم تزعزع العالم إلى من كانوا خلال السنين العجاف سحاباً ممطراً إلى من قضيت معهم أجمل سنين العمر إلى من أحتمي بكن من وحشة الطريق إلى مواقفكم الشهمة وأخوتكم الصادقة إلى أصدق القلوب التي قابلتها إلى من كانوا بجانبي دوماً إلى من ذهبت إليهم بمتاعبي وعدت بسعادة تغمرني

رفاق العمر

زينة المصري، حورية علي، سالي غزال، زينة خربطلي، دينا سرحان، آية مدينة، علا الصوفي، ريماز رقوقي

إلى الغائبة عن عيني الحاضرة في قلبي إلى جليسة الروح من استمد منها الدعم إلى من جمعتني بها أجمل صدف الحياة

نور العقاد

إلى من تعاهدنا على السير معاً إلى من تشاركنا تعب الأيام ولذة النجاح إلى من تدعمني دوماً وانصتت لي دائماً

آية آيوبي

إلى كنزي الذي خرجت به من الجامعة إلى من يضحك القلب بصحبتها إلى شريكة كل الأيام

رغد أغواني

إلى الذين شاركوني حياتي الجامعية إلى من كانت معرفتهم تضيف لأيامي بهجة إلى المحبين الغاليين

ملاك الخضر، لجين رمضان، ماريا عبد العال

إلي الغاليات على قلبي اصحاب القلوب النقية إلى من تشرفت بصحبتهم فكانوا خير الرفاق ونعم الأصحاب

ريم اللحام، إيمان نجيبة

إلى من شاركتني طفولتي وألطف أوقاتي إلى القريبة رغم البعد

سندريلا سيف

إلى أصحاب الخطوة الأولى وأول من عرفت معهم معنى الصداقة فكانوا خير بداية إلى من رسمنا أولى الأحلام وتشاركنا تحقيقها الغاليات

مروة ياسين سارة اليافي ألين الحتة صفاء حسون

إلى من أحبوني دون مصلحة إلى من دعموني دون توقف إلى النور في الأيام العتمة

حلا مرهج، هبة عواطة

إلى رفاق الدرب الأجمل والصحبة الصالحة إلى يد العون إلى الأنقى

جودي صهيون، يمنى ولانا الهندي، رفيقة راما حديد

إلى الحنونة اللطفية المحبة من لي معها أيام لا تُنسى

رنيم النخال

كان المسير طويلاً ..ولكنني بالنهاية وصلت فهنيئاً لي.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر السيولة في ربحية المصارف السورية من خلال تحديد أثر تقييم مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على الأصول للمصارف الخاصة السورية، وتحديد أثر تقييم مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة السورية.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تمثل مجتمع الدراسة في المصارف الخاصة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها أربعة عشر مصرفاً، أحد عشر مصرفاً تقليدياً وثلاثة مصارف إسلامية، وقد تم اختيار العينة من بنك تقليدي (المصرف العربي – سورية) وتم جمع البيانات بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف المنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية، من عام 2015 حتى عام 2022.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لتقييم مخاطر السيولة (معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية لدى البنك العربي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة حث المصارف الخاصة السورية على تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة، بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي من أجل ضمان ديمومة المصرف في السوق المصرفية، والقيام بتحليل والافصاح عن معلومات كمية حول مؤشرات إدارة مخاطر السيولة من أجل معرفة كفاءة إدارة مخاطر السيولة والعمل على تعزيزها.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، معدل الفجوة التمويلية، الربحية.

abstract

The study aimed to evaluate the impact of liquidity risk on the profitability of Syrian banks by determining the impact of liquidity risk assessment (legal liquidity ratio, liquid assets to total liabilities ratio, financing gap rate) on the return on assets rate of Syrian private banks, and determining the impact of liquidity risk assessment (legal liquidity ratio, liquid assets to total liabilities ratio, financing gap rate) on the return on equity rate of Syrian private banks.

The descriptive analytical approach was adopted, and the study community was represented by the Syrian private banks listed on the Damascus Stock Exchange, which number fourteen banks, eleven conventional banks and three Islamic banks. The sample was selected from a conventional bank (Arab Bank - Syria) and the data was collected based on the bank's financial statements published on the website of the Securities and Financial Markets Commission, from 2015 to 2022.

The study found a significant impact of liquidity risk assessment (financing gap rate) on the return on assets rate and the return on equity rate at Arab Bank.

The study recommended the necessity of urging Syrian private banks to develop tools for measuring, monitoring and controlling liquidity risks periodically and developing effective emergency plans for managing liquidity risks, which ensures maintaining sufficient liquidity for the banking business in order to ensure the continuity of the bank in the banking market, and conducting an analysis and disclosure of quantitative information about liquidity risk management indicators in order to know the efficiency of liquidity risk management and work to enhance it.

Keywords: Liquidity risk, financing gap ratio, profitability.

قائمة المحتويات

الإطار العام للدراسة _____ ***ي***

أولاً: المقدمة _____ **1**
ثانياً: الدراسات السابقة _____ **1**
ثالثاً: مشكلة الدراسة _____ **6**
رابعاً: أهداف الدراسة _____ **7**
خامساً: أهمية الدراسة _____ **7**
سادساً: فرضيات الدراسة _____ **7**
سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة _____ **8**
ثامناً: منهج الدراسة _____ **8**
تاسعاً: متغيرات الدراسة _____ **8**
عاشراً: مصطلحات الدراسة _____ **9**

الفصل الاول: مخاطر السيولة المصرفية _____ ***10***

أولاً: مفهوم السيولة _____ **10**
ثانياً: عناصر السيولة المصرفية: _____ **11**
ثالثاً: مكونات السيولة المصرفية: _____ **12**
رابعاً: أهم مصادر واستخدامات السيولة المصرفية: _____ **13**
خامساً: مفهوم مخاطر السيولة _____ **14**
سادساً: أسباب مخاطر السيولة: _____ **15**
سابعاً: إدارة مخاطر السيولة _____ **16**
ثامناً: قياس مخاطر السيولة _____ **18**

الفصل الثاني: الربحية المصرفية	***20***
أولاً: مفهوم الربحية:	**20**
ثانياً: العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية:	**21**
ثالثاً: نسب قياس الربحية	**24**
رابعاً: العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية المصرفية	**26**
الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة	***28***
أولاً: لمحة عن عينة الدراسة	***28***
ثالثاً: قياس متغيرات الدراسة	***31***
رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة	**39**
النتائج والمقترحات	***43***
قائمة المراجع	**45**

قائمة الجداول

الجدول رقم (1) نسبة السيولة القانونية خلال الفترة (2015-2022) _____32
الجدول رقم (2) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات خلال الفترة (2015-2022) ___33
الجدول رقم (3) معدل الفجوة التمويلية خلال الفترة (2015-2022) _____35
الجدول رقم (4) معدل العائد على الأًصول خلال الفترة (2015-2022) _____36
الجدول رقم (5) معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2015-2022) _____38
الجدول رقم (6) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين نسب مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول لدى البنك العربي _____39
الجدول رقم (7) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة _____39
الجدول رقم (8) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر نسب مخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول لدى البنك العربي _____40
الجدول رقم (9) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين نسب مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول لدى البنك العربي _____41
الجدول رقم (10) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة _____41
الجدول رقم (11) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر نسب مخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنك العربي _____42

الإطار العام للدراسة

أولاً: المقدمة

في عالمٍ يتسم بالتغيرات الاقتصادية المتسارعة، تُعدّ المصارف شريان الحياة للاقتصاد، وتلعب دوراً محورياً في توفير التمويل والاستقرار، تُواجه هذه المؤسسات المالية الهامة مخاطر جمة، أبرزها مخاطر السيولة التي تُهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في أي وقت. حيث تسعى المصارف للبحث عن كيفية الحفاظ على سيولتها مع تحقيق أرباحاً متوازنة ومستدامة، وهذا هو محور الاهتمام الذي يركز عليه هذا المشروع.

وفي هذا الصدد تشكل السيولة الحيز الحيوي الذي يمكن للمصارف من خلاله تلبية احتياجاتها المالية، في الوقت المناسب ولكن تتطلب هذه العملية الحساسة والفعالة لضمان استمرار العمليات المالية والتكيف مع التحولات المستمرة في السوق. وعليه تهدف الدراسة إلى استكشاف وفهم أعماق العلاقة بين إدارة مخاطر السيولة وربحية المصارف مع التركيز على تحديات التكيف والتطور المستمر وتوفير رؤى استراتيجية تعزز فعالية إدارة مخاطر السيولة وتحقيق التوازن الأمثل بين السيولة والربحية، وتأتي هذه الدراسة لتوسيع فهمنا لتفاعل مخاطر السيولة وربحية المصرف مما يسهم في تطوير أساليب فعالة لتعزيز أدائها المالي والتكيف الناجح في عالم مالي يتسارع فيه التغيير.

ثانياً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1- دراسة (محمد، 2023) بعنوان: تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف الفلسطينية[1].

هدفت الدراسة الحالية إلى اختبار تأثير مؤشرات السيولة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) على ربحية البنوك (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) المدرجة في بورصة الأوراق المالية في فلسطين، وقد تم الاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير المالية للبنوك الفلسطينية خلال الفترة الزمنية 2010 – 2020. استخدم الباحث نموذج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار ما إذا كانت مؤشرات السيولة لها تأثير على ربحية البنوك، واعتمد الباحث على طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم نموذج الانحدار. وتم استخدام ثلاثة متغيرات ضابطة

[1] محمد، محمد عدنان عبد سلام (2023)، تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف الفلسطينية، مجلة البحوث التجارية، المجلد الخامس والأربعين، العدد الرابع، فلسطين.

شملت حجم المصرف الرافعة المالية، عمر المصرف، وذلك بغرض تحييد أثر تلك المتغيرات على المتغير التابع ربحية البنوك، أشارت نتائج الدراسة إلى أن كل من نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة التوظيف لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول. وأن لكل من نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة وربحية البنوك.

2- دراسة (رحموني، وعيشاوي، 2022) بعنوان: قياس أثر مخاطر السيولة على الربحية في البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك في الجزائر[2].

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر مخاطر السيولة على الربحية في البنوك التجارية في الجزائر، وتسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي في العمل المصرفي يتمثل في مخاطر السيولة المصرفية والربحية حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التجريبي وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 10 بنوك منها 6 بنوك حكومية 4 بنوك خاصة، خلال الفترة 2010-2018، وتم الاعتماد على نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي المتمثل في تحليل بيانات البانل (Data Panel) وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم للدراسة، ووجود علاقة طردية بين مؤشر مخاطر السيولة ومؤشر الربحية.

3- دراسة (لحول، وبونوة، 2022) بعنوان: أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك العاملة بالجزائر للفترة (2010-2020)[3].

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر للفترة 2010-2020 وقد استندت الدراسة في عملية جمع البيانات على القوائم المالية الخاصة بالبنوك عينة الدراسة، ولغرض الوصول إلى نتائج تمكننا من اختبار الفرضيات تمت صياغة العلاقة التي تربط بين مخاطر السيولة (نسبة التغطية النقدية، نسبة التوظيف ونسبة السيولة القانونية) كمتغيرات مستقلة والربحية (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية) كمتغيرين تابعين في نموذجين، تم تقديرهما من خلال استخدام بيانات بانل بالتطبيق على برنامج Eviews 12، وبناءا على هذا، توصلت الدراسة

[2] رحموني، أحمد، وعيشاوي، نجوى (2022)، قياس أثر مخاطر السيولة على الربحية في البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

[3] لحول، سمية، وبونوة، آمال (2022)، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك العاملة بالجزائر للفترة (2010-2020)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

إلى أن مؤشرات مخاطر السيولة ككل تؤثر على الربحية مقاسة بالعائد على الأصول ولا تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية.

4- دراسة (الشحادة، والرفاعي، وقاسم، 2022) بعنوان: العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية في البنوك التجارية المدرجة ببورصة عمان[4].

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان وعددها (16) بنكاً، وبالاعتماد على البيانات السنوية للفترة الممتدة من (2010-2019)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، والاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد الملائم للدراسة وبعض البرامج الإحصائية المناسبة. توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات مخاطر السيولة ومؤشرات الربحية، باستثناء مؤشر معدل الاحتياطي القانوني ومؤشر معدل توظيف الأموال مع متغير العائد على حقوق الملكية، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومعدلي الاحتياطي القانوني وتوظيف الأموال.

5- دراسة (الفرجاني، والدرسي، 2021) بعنوان: مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية[5].

هدف الدراسة إلى قياس مخاطر السيولة والربحية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية، ومعرفة أثر مخاطر السيولة على الربحية في الفترة من (2009 - 2014) لخمسة مصارف تجارية ليبية وهي: (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحارى، مصرف التجارة والتنمية، مصرف شمال إفريقيا). تم الاعتماد على المنهج الوصفي بمدخليه الوثائقي والكمي، وتم صياغة فرضية واحدة، وقد اعتمدت الدراسة على تجميع القوائم المالية وتحليل نسب مخاطر السيولة والربحية وإيجاد الارتباط بينها وقياس الأثر بين مخاطر السيولة والربحية، وقد أظهرت نتائج التحليل أن العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية عكسية، وأن مخاطر السيولة لا تؤثر على الربحية.

6- دراسة (كلاش، ونايلي، 2021) بعنوان: مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006-2018[6].

---

[4] الشحادة، عبد الرزاق قاسم، والرفاعي، غالب عوض، وقاسم، عامر محمد (2022)، العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية في البنوك التجارية المدرجة ببورصة عمان، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الأول، السنة السادسة، الأردن.

[5] الفرجاني، إبراهيم مسعود، والدرسي، عبد الله جاد المولى (2021)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، مجلة الجامعي، العدد 33، ليبيا.

[6] كلاش، وميسة، ونايلي، إلهام (2021)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006-2018، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 3، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مخاطر السيولة وأثرها على الربحية في عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والمقدر عددها بـ: – 12 بنكا وذلك ضمن الفترة 2006– 2018 – تم الاعتماد على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية نماذج البانل، والمنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي – بين معدل العائد على الأصول ومعدل التوظيف. في حين عدم وجود هذه الدلالة فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول والقوة الايرادية.

الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Bordeleau and Graham, 2010) بعنوان:

"The Impact of Liquidity on Bank Profitability[7] "

(أثر السيولة على ربحية المصرف).

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر احتفاظ المصرف بأصول سائلة على مستوى أرباحه. كما هدفت إلى إظهار متى يكون لهذا الاحتفاظ أثر جوهري على أرباح المصرف. أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 1997–2009 على عينة مكونة من (55) مصرفاً وشركة قابضة أمريكية، و (10) مصارف كندية. وقد استخدم في هذه الدراسة منهج الـ Panel Tow–Step GMM.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين الاحتفاظ بأصول سائلة وبين ربحية المصرف كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين الربحية والأصول السائلة تعتمد على نموذج عمل المصرف ومخاطر وصعوبات سوق التمويل، حيث أن تبني نموذج عمل تقليدي (إيداعات وقروض) يمكن المصرف من تحسين أرباحه مع الاحتفاظ بالقليل من الأصول السائلة. حيث يمكن للمصارف أن تحسن من أرباحها رغم احتفاظها بالقليل من الأصول السائلة عندما تنخفض صعوبات ومخاطر الحصول على التمويل.

2- دراسة (Iqbal, 2012) بعنوان:

[7] Bordeleau, E'tienne; Graham, Christopher. (2010). The Impact of Liquidity on Bank Profitability, Bank of Canada, Working Paper, Ottawa, Ontario: Canada.

Liquidity Risk Management: A Comparative Study Between Conventional and Islamic Banks of Pakistan[8] "

(إدارة مخاطر السيولة – دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في باكستان).

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة مخاطر السيولة في المصارف التقليدية مع مخاطرها في المصارف الإسلامية. كما هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة في كلا النوعين من المصارف.

طبقت الدراسة على عينة من المصارف العاملة في باكستان مكونة من خمسة مصارف تقليدية وخمسة مصارف إسلامية خلال الفترة الممتدة من 2007–2010. وبغرض تحليل البيانات فقد استخدم المنهج الوصفي، كما استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت النتائج أن وضع السيولة في المصارف الإسلامية أفضل بالمقارنة مع المصارف التقليدية. كما تبين أن نسبة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية منخفضة مقارنة بالمصارف التقليدية. كذلك فقد تبين أن البنوك الإسلامية هي الأقدر والأكفأ على التعامل مع الصدمات كتزايد الطلب على السحوبات وتغطية الخسائر لحماية المودعين والمقرضين. أما بالنسبة للعلاقة بين معدل الديون المتعثرة وبين مخاطر السيولة فقد تبين وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية. وكذلك تبين وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين كل من (معدل العائد على الأصول، حجم المصرف، العائد على حقوق الملكية) ومخاطر السيولة بالنسبة لكلا النوعين من المصارف معاً.

[8] Iqbal, Anjum (2012), Liquidity Risk Management: A Comparative Study Between Conventional and Islamic Banks of Pakistan, Global Journal of Management and Business Research, vol 12, No 5, 55-64.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

نتيجة استقراء واقع السيولة في المصارف الخاصة السورية يتبين وجود فوائض من جهة وضعف في قدرة المصارف على توظيفها من جهة أخرى. ويلاحظ أيضاً خللاً في بنية السيولة سواء من ناحية مكوناتها أم من ناحية فجوات الاستحقاق، بالإضافة إلى اختلال السيولة وانهيارها السريع عند حدوث أزمات مفاجئة، وهذا ما حصل في بداية الأزمة في سورية نتيجة لحركات السحب الكثيرة الأمر الذي يجعل الاهتمام بقياس مخاطر السيولة من الموضوعات المستجدة والهامة لاتخاذ القرارات وترميم العجز في السيولة قبل حدوثه.

حيث يمكن أن يترتب على الخلل في السيولة آثار تنظيمية ومالية واستراتيجية خطيرة تنعكس بشكل خطير على وضع المصرف وسمعته ومستوى تصنيفه واستمرارية عمله. ولكي تتمكن إدارة المخاطر من تحليل بنية السيولة وقياس تكلفتها وبناء سياسة فعالة قادرة على إيجاد توازن بين تكلفة السيولة وربحية المصرف وتوفير سيولة ملائمة قادرة على تلبية السحوبات سواء أكانت متوقعة أو مفاجئة بما يضمن الحفاظ على استمرارية المصارف وحمايتها من خطر الإفلاس، لابد في البداية من أن يكون هناك معايير لقياس مخاطر السيولة الأمر الذي يستدعي فحص معايير قياس مخاطر السيولة الموضوعة من قبل الجهات المختصة الممثلة بالمصرف المركزي ومعرفة مدى التزامها بالمعايير العالمية الموضوعة من قبل لجنة بازل من جهة ومدى كفايتها وملاءمتها للواقع الفعلي من جهة أخرى

وعليه تكمن مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤل الآتي:

هل يؤثر تقييم مخاطر السيولة في ربحية المصارف السورية؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1- هل يؤثر تقييم مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على الأصول للمصارف الخاصة السورية؟

2- هل يؤثر تقييم مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة السورية؟

رابعاً: أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر مخاطر السيولة في ربحية المصارف السورية من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحديد أثر تقييم مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على الأصول للمصارف الخاصة السورية.
2- تحديد أثر تقييم مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة السورية.

خامساً: أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في سد الفجوة المعرفية التي تناولت موضوع مخاطر السيولة، كما يسهم البحث في توسيع المعرفة الأكاديمية حول العلاقة بين إدارة مخاطر السيولة والربحية المصرفية، وتقديم إطار نظري أكثر شمولية.

الأهمية العملية: يمكن للنتائج التي يتوصل إليها البحث أن تساعد صناع القرار في المصارف والهيئات الرقابية على اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن إدارة السيول، ويمكن للمصارف الاستفادة من النتائج لتحسين عملياتها وإدارة مخاطرها، وبالتالي تحقيق ربحية أعلى، مما يؤدي إلى تعزيز استقرار النظام المالي ككل، وتقليل المخاطر النظامية.

سادساً: فرضيات الدراسة

بناءً على التساؤلات البحثية يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقييم مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على الأصول لدى البنك العربي.
2- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقييم مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنك العربي

سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف الخاصة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها أربعة عشر مصرفاً، أحد عشر مصرفاً تقليدياً وثلاثة مصارف إسلامية، وقد تم اختيار العينة من بنك تقليدي (المصرف العربي – سورية) تم جمع البيانات بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف والمنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية، من عام 2015 حتى عام 2022.

ثامناً: منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على قياس الظاهرة المدروسة، وتوصيفها وجمع البيانات حولها، وتحليل النتائج وصولاً إلى النتائج والتوصيات المناسبة.

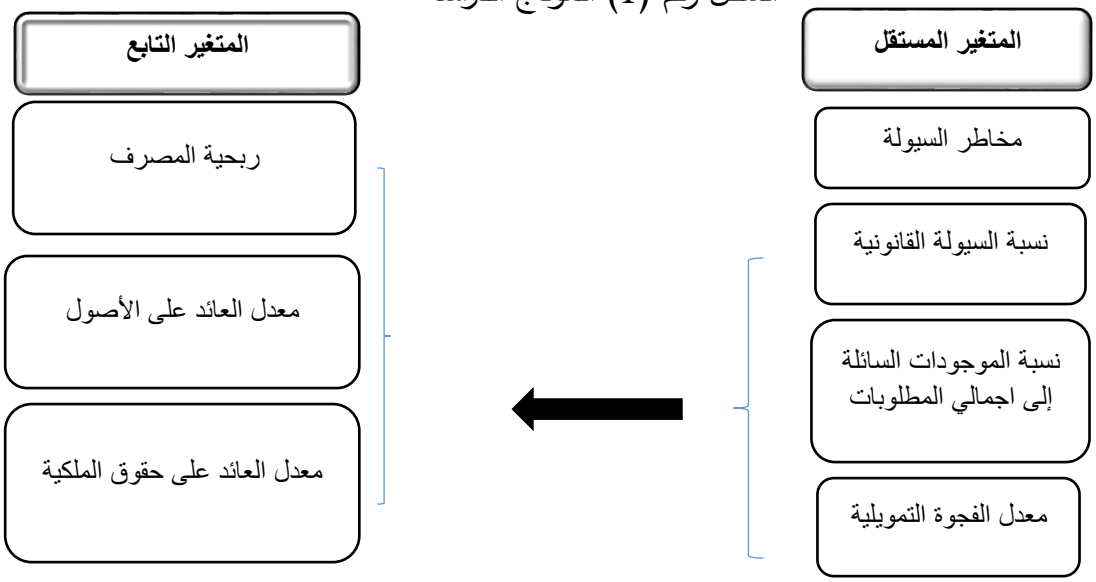
تاسعاً: متغيرات الدراسة

ضمت الدراسة نوعين من المتغيرات:

المتغير المستقل: مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية)

المتغير التابع: ربحية المصرف (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية)

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحثة

عاشراً: مصطلحات الدراسة

السيولة المصرفية: تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات السحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع، والتسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة[9].

مخاطر السيولة: المخاطر التي تواجه المصارف عندما لا تتوفر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحددة لها وتشمل مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل، حيث لابد للمصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على قروض، وأمام المصرف مصدران للسيولة هما: الموجودات والمطلوبات، والاقتراض من الغير[10].

الربحية: العلاقة بين الأرباح التي تحققها المصارف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح[11]، وتقيس مدى قدرة المصارف على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها[12]

[9] حمد، خلف محمد، وناجي، احمد فريد(2017)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق، ص406.

[10] حمد، خلف محمد، وناجي، احمد فريد(2017)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق، ص407.

[11] الحسين، بسام (2016) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد3، سورية، ص82.

[12] شهاب الدين، ابتسام (2016) الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن.2016، ص85

الفصل الاول: مخاطر السيولة المصرفية

تعبر السيولة عن قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل المتوقعة منها، وغير المتوقعة، وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى "سيولة المؤسسة"، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية، أي من خلال تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة، فالسيولة ذات تأثير مزدوج على هيكل رأس المال. إذ يمكن أن تكون العلاقة بين السيولة ونسب الديون علاقة موجبة أو سالبة. فالمنشآت التي تتمتع بسيولة عالية، لها القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، الأمر الذي يسهل عليها الاقتراض، وفي ظل عدم تماثل المعلومات المتوفرة لحملة الأسهم والأسواق المالية مقارنة مع توفرها لدى إدارة الشركات على الاقتراض ستنخفض[13] تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على تمويل أي زيادة في الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، أو وجود قيود على قيام المصرف بالتصرف في بعض الأصول المملوكة له، أو إمكانية القيام بذلك ولكن بأسعار تقل بشكل كبير عن قيمة اقتنائها (أي تكبد خسائر رأسمالية)[14].

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية

يعد موضوع السيولة من المواضيع المهمة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع الزبائن. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما يدل على حالة استخدام غير سليم للموارد المتاحة[15].

يقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع. وتعرف بأنها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق

---

[13] المحجان، فهد محمد سعد(2012)، تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن، ص21.

[14] مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، مصر، ص3.

[15] مزيق، رامي أكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، سورية، ص46.

تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة[16]. كما يقصد بالسيولة ما تحتفظ به المنشأة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى النقدية وبدون خسائر في قيمتها، إذ أن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المنشأة وبدون تأخير[17]. السيولة تعني مدى قدرة المنشاة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها[18]، كما يقصد بالسيولة إمكانية المشروع في تسديد الالتزامات المتداولة التي مدتها اقل من سنة[19]. كما تعبر عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل أو طويلة الأجل مثل الدائنين والمقرضين والمصارف وغيرهم[20].

وقد عرفها بنك التسويات الدولية: بأنها قدرة المصرف على تمويل الزيادة في أصوله لمواجهة الالتزامات المترتبة عليه عندما يحين موعد استحقاقها بدون أن يتكبد خسائر غير مقبولة. كما تعرف بأنها الأموال القابلة لدفع والوفاء بالالتزامات عند طلبها مع القدرة على تحقق النمو المطلوب لكل من عناصر الأصول والخصوم[21].

وبناءُ على ما سبق يمكن تعريف السيولة المصرفية بأنها قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، دون خسارة كبيرة في قيمتها، من أجل سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها.

ثانياً: عناصر السيولة المصرفية:

تتكون عناصر السيولة المصرفية من :

1. السيولة الحاضرة: وتتكون من النقود الموجودة في خزينة المصرف، والحسابات الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين في الخارج والاحتياطي النقدي والحسابات الجارية لدى المصرف المركزي.
2. السيولة شبه النقدية: وتتكون من أذون الخزانة والأوراق التجارية برسم الخصم والتصفية الجزئية لمحفظة الأوراق المالية، بمعنى آخر هي الأصول التي يمكن تسييلها بسرعة وبدون خسائر كبيرة.

---

[16] مزيق، رامي أكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، سورية، ص46.

[17] بدوي، نور (2018) أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 87

[18] عبد الرحيم، عاطف جابر (2008) أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص 460

[19] آل شبب، دريد كامل (2007) مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ص 83

[20]الدهراوي، كمال الدين (2011) مدخل معاصر في تحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص 207

[21] القيسي، رزان يوسف(2014)، اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص38.

3. الأصول ذات السيولة المشتقة: وهي تلك الأصول التي لا تتمتع بسيولة ذاتية وإنما تشتق سيولتها من استحقاقها وإتمام تحصيلها أو من أنها تقلل من مقدار الالتزامات التي قد يتحملها المصرف فتمنع النقص في سيولته.

ثالثاً: مكونات السيولة المصرفية:

يمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين[22]:

أولاً: الاحتياطيات الأولية: هي تلك الأصول النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

1- النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق: يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى المصارف إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين. وإن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يدر أية عوائد، كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين من الداخل، وقد يتعرض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة.
2- الودائع النقدية لدى المصرف المركزي: تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني. والمصرف المركزي لا يدفع أية فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين، فإن المصرف المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودعة لديه.
3- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى: وهي الأموال التي يودعها المصرف لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقتها المصرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها.
4- الصكوك تحت التحصيل: وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

[22] مزيق، رامي أكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، سورية، ص47.

ثانياً: الاحتياطيات الثانوية: الاحتياطيات الثانوية في المصرف عبارة عن أصول سائلة تدر لها عائداً، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك أنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف، وتتكون الاحتياطيات الثانوية من جزأن، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل أذون الخزينة وسندات الحكومة ، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي أنها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

رابعاً: أهم مصادر واستخدامات السيولة المصرفية:

يمكن النظر إلى احتياجات المصرف للسيولة في إطار العرض والطلب. فما الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السيولة داخل المصرف؟ وما المصادر التي يمكن للمصرف الاعتماد عليها لعرض عندما تنشأ الحاجة إلى الأموال المقترضة؟. تأتي أكثر طلبات الاقتراض النظر إلحاحاً للأموال القابلة للصرف من خلال[23]:

1- قيام العملاء بسحب ودائعهم.

2- طلبات العملاء للاقتراض إما على شكل قروض جديدة أو تجديدات لقروض على وشك الاستحقاق.

3- تسديدات الالتزامات الناشئة عن الاقتراض المصرفي من المصارف الأخرى.

4- الأرباح الموزعة نقدا" على المساهمين أو المالكين.

5- الضرائب المستحقة.

ولمواجهة الطلبات السابقة على السيولة يمكن للمصرف الاعتماد على عدة مصادر محتملة:

*الحصول على ودائع جديدة من الحسابات المفتوحة حديثا" أو من الإضافات للودائع في الحسابات الحالية.

1- تسديدات قرض العملاء التي تجهز النقدية الجديدة لمواجهة طلبات السيولة الجديدة.

2- الإيرادات المتحققة من تقديم الخدمات غير الإبداعية.

[23] المملوك، أنس (2021) إدارة المخاطر، جامعة الشام الخاصة، دمشق، سورية.

3- الاقتراض من السوق النقدي.

4- بيع موجودات المصرف.

تتولد عروض الأموال السائلة من	تنشأ الطلبات على الأموال السائلة من
قبول الودائع من العملاء	سحب ودائع العملاء
إيرادات بيع الخدمات غير الإبداعية	طلبات الاقتراض من العملاء الجديرين
تسديد قروض العملاء	تسديد الودائع
بيع موجودات المصرف	المصروفات العاملة والضرائب
الاقتراض في السوق النقدي	تسديدات الأرباح الموزعة نقداً

الجدول من إعداد الباحثة

خامساً: مفهوم مخاطر السيولة

منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، بات مصطلح "مخاطر السيولة" يتردد على ألسنة الجميع. تلك الأزمة كشفت عن هشاشة النظام المالي العالمي، وعن الدور الحاسم الذي تلعبه السيولة في الحفاظ على استقرار الأسواق.

وتعد مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والتي تمت مراعاتها في إطار معيار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر، وهي من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ومن ثم فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة الموردين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف للإفلاس[24].

وفي هذا الجانب تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته عند استحقاقها لغياب النقود المطلوبة، وعدم إمكانية توفير التمويل المطلوب والمناسب. وكذلك تتمثل في عدم قدرته

[24] مرزوق، عبد العزيز علي، والمسيري، محمد فتحي محمد، ومراد، هبة محمود سعد(2020)، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 6، العدد 10، الجزء الأول، مصر، ص211.

على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسييل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية[25].

كما تعرف مخاطر السيولة بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية الناتجة عن مواجهة المصرف لتدفقات نقدية خارجة غير متوقعة وبشكل مفاجئ، عن طريق سحب كبيرة للودائع والمدفوعات الائتمانية الضخمة، أو تحركات السوق الغير متوقعة أو ظهور التزامات طارئة.

عرفت أيضاً أنها المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف من جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، وهذا الوضع يمكن أن يفرض على المصرف نشاط غير اعتيادي في التمويل القصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة، أي في حالة إمكانية حدوث سحب مفاجئ وغير متوقع لأرصدة قروض لم تستخدم مما يحد مقدرة المصرف على التمويل[26].

ومن هنا نستطيع القول بأن مخاطر السيولة بأنها: خطر عدم قدرة المصرف تغطية الالتزامات المفاجئة أو الطارئة. نتيجة عدم القدرة على توفير النقد الكافي في الوقت المحدد.

سادساً: أسباب مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لأسباب داخلية وخارجية تتمثل الأسباب الداخلية بالآتي:

1- عدم المواءمة ما بين تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.
2- قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة نتيجة عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات.
3- زيادة كلفة الأموال، وتدني أرباح المصرف نتيجة عدم توظيف هذه الأموال.
4- عدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والحالي من فائض النقد.
5- ضعف التخطيط للسيولة.
6- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة.

[25] مرزوق، عبد العزيز علي، والمسيري، محمد فتحي محمد، ومراد، هبة محمود سعد(2020)، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 6، العدد 10، الجزء الأول، مصر، ص221.

[26] إدارة مخاطر السيولة، محاضرات السنة الثانية ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان(2020)، ص14.

7- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات.

أما الأسباب الخارجية فتتمثل بالآتي[27]:

1- عدم متابعة الكشف الذي يبين وضع الحسابات الجارية للمصرف لدى المصارف المراسلة بما يتعلق بالعملة الأجنبية والآثار الناتجة عن سوء إدارة السيولة
2- الركود الاقتصادي
3- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق رأس المال[28].

سابعاً: إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة من خلال تنويع مصادر أموال المصرف، ودراسة الأصول في إطار سياسة نقدية تتمثل في الاحتفاظ برصيد سيولة معقول، وأدوات مالية قابلة للتسييل في السوق المالي، والتدقيق اليومي لأوضاع السيولة في المصرف، والاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع وتوزيع التمويل، وتنويع قرارات التمويل الممنوحة للعملاء، وتنويع فترات استحقاق الأقساط وتغطية العجز في السيولة من خلال الإقراض من المصرف المركزي أو المصارف الأخرى، وعدم التركيز على عميل معين أو مجموعة من العملاء، ومعالجة فائض السيولة[29]، كما تقوم المصارف بمواجهة الطلب على السيولة الناشئ عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على القروض, وذلك من خلال إدارة كل من الاحتياطات الأولية والثانوية[30].

وقد أصدرت لجنة بازل في أيلول 2008 نشرة بعنوان " عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها". تضمنت هذه النشرة عدة فقرات تمثل أساساً لإدارة مخاطر السيولة والتي تلزم المصارف بالاسترشاد بهذه الفقرات في إدارة مخاطر السيولة[31]:

---

[27] القيسي، رزان يوسف(2014)، اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية، ص39.

[28] مزيق، رامي أكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، سورية، ص58.

[29] مزيق، رامي أكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، سورية، ص58.

[30] يعقوب، فرح(2018)، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سورية، ص19.

[31] حمد، خلف محمد(2017)، مخاطر السيولة واثراها عمى ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق، ص408.

1- على إدارة المصرف أن يوفر تدابير رصينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات المصرف ومن البنود خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.

2- على المصرف متابعة ومراقبة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أوً بعين الاعتبار القيود الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة.

3- على المصرف أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات.

4- على المصرف إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليه.

5- على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الإنكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به.

6- على المصرف اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة السيولة تحدد بوضوح استراتيجيات توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات.

7- على المصرف أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة.

ثامناً: قياس مخاطر السيولة

لا يوجد مقياس مطلق للسيولة بالرغم من الأرقام الدقيقة الموجودة في أيدي الباحثين إذ أن السياسة المتبعة في البنوك فيما يخص السيولة هي التي تحدد أي من هذه المقاييس هي الاكثر موثوقية ولكن أجمع الباحثين أن المقاييس المحسوبة على أساس التدفق النقدي النوع الأكثر موثوقية من بين المقاييس ومن أبرز هذه المقاييس[32]:

- نسبة القروض إلى الودائع: تقاس هذه النسبة بقسمة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، وتعد هذه النسبة مقياس للسيولة من مبدأ أن القروض هي آخر المتاح للبنك من سيولة إذ تنخفض سيولة المصرف عندما تزداد القروض وترتفع نسبتها إلى الودائع لأن هذا الارتفاع سيولد حتمية انخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع، كما تشير إلى قدرة المصرف على تلبية احتياجات العملاء من خلال استخدام الودائع فكلما ارتفعت النسبة دلت على كفائته وقدرته على تلبية طلبات الاقتراض الاضافية.

نسبة القروض إلى الودائع = اجمالي القروض / اجمالي الودائع

- نسبة الاحتياطي القانوني: تحسب نسبة الاحتياطي القانوني وفقاً للتعليمات التي يصدرها المنك المركزي لكل دولة وتكون من أجل ضمان حقوق المودعين بالدرجة الأولى لذا فإن أمر تقديرها يرجع إلى السلطات النقدية.

نسبة الاحتياطي القانوني = أرصدة المصرف المركزي / إجمالي الودائع

- نسبة النقدية: تعكس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من خلال النقدية المتوفرة في خزينته.

نسبة النقدية = النقد في الصندوق / الودائع تحت الطلب

- نسبة السيولة: تعكس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من خلال الاحتياطيات الأولية والثانوية ومدى كفاية تلك الاحتياطيات.

نسبة السيولة = الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية / الودائع

[32] المملوك، أنس (2021) إدارة المخاطر، جامعة الشام الخاصة، دمشق، سورية.

وعليه يتضح لنا مدى أهمية مفهوم السيولة المصرفية في صحة واستقرار النظام المصرفي بأكمله. فالسّيولة هي شريان الحياة للمصارف، فهي تمكنها من تلبية طلبات العملاء في أي وقت، والحفاظ على ثقة المستثمرين. ولكن، كما لكل عملة وجهان، فإن السيولة المصرفية حملت في طياتها مجموعة من المخاطر التي تهدد استقرار المصارف وسلامتها ومتانتها المالية.

الفصل الثاني: الربحية المصرفية

يعتبر هدف تعظيم الربحية هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه جميع المصارف التجارية، فهو العامل الأساسي لبقائها واستمرارها، و كذلك يعتبر هدف تعظيم الربحية هو الهدف الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين وإدارات تلك المصارف و الجهات الرقابية و النظام الاقتصادي ككل، فهو مصدر الثقة للمودعين و المقرضين، كذلك هو الهدف الرئيسي الذي تتطلع اليه إدارات تلك المصارف، حيث إنه يعكس كفاءتها في إدارة واستغلال الموارد المتاحة، كما أن هدف تعظيم الربحية هو محل اهتمام الجهات الرقابية لما يعكسه من نجاح المصرف و قدرته على تحسين كفاية رأس المال[33].

أولاً: مفهوم الربحية:

يمكن تحديد مفهوم ربحية البنوك التجارية في أنها العلاقة بين الأرباح التي حققها المصرف التجاري من جانب والموارد الاقتصادية والأموال المتاحة التي ساهمت في تحقيق هذه الرباح من جانب أخر، مما يجعلها مقياساً للحكم على درجة كفاءة الأداء المالي للبنك ومجلس إدارته، وبالتالي فإن الربحية هي عبارة عن علاقات او معدلات مالية مرتبطة بالأرباح المفصح عنها بالتقرير المالي، ولكن ليس هناك اتفاق في الأدب المحاسبي حول عدد النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في تقييم أداء البنوك التقليدية ويبقى استخدام هذه النسب والمؤشرات مرتبطاً بقدرتها علي توصيل دلالات معينة تفيد القائمين على تحليل أداء المصرف التجاري والتعرف علي السلبيات والإيجابيات المصاحبة لنشاط المصرف[34].

وتعد الربحية بالنسبة للمصرف أمراً ضرورياً لبقاءه واستمراره وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين والدائنين وهو الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لأنه مؤشر مهم لقياس كفائتها في استخدام الموارد الموجودة لديها[35] وتعرف الربحية على انها الهدف الاساسي لجميع منظمات الاعمال وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع لها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع

---

[33] المدهون، أحمد فؤاد(2017)، أثر تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، فلسطين، ص39.

[34] الباز، ماجد مصطفى علي(2016)، إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الأسواق المالية الصاعدة: أدلة من القطاع المصرفي المصري 2007 – 2016، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مصر، ص10.

[35] محمد، علي (2014) سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول ص 541.

المنظمة وهي أيضاً أداة مهمة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة لديها لذا نجد أن جهد الادارة المالية في المنظمة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، كما تعرف بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح حيث تعتبر الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها[36].

كما تعكس الربحية مقدار قدرة البنوك على توليد أرباح في مجموعها وليس لكل استثمار على حده، تعتبر الربحية هدف أساسي وأمر ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها وغاية يتطلع إليها المساهمون وهو عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح لذا نجد أن جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة[37].

وعليه نستطيع القول بأن الربحية المصرفية هي الفرق بين الإيرادات التي يحصل عليها البنك من مختلف مصادره (مثل الفوائد على القروض، والرسوم، والعوائد الاستثمارية) والتكاليف التي يتحملها (مثل فوائد الودائع، والتكاليف التشغيلية).

ثانياً: العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف فقد تتأثر بمجموعتين من العوامل بعضها خاضع لسيطرة إدارة المصرف وتستطيع الإدارة التأثير فيها وهي تمثل المستوى الجزئي وتشتمل هذه العوامل على مزيج من الأعمال (الهامش الصافي للفائدة، رسوم الخدمات المصرفية، والأرباح من التداول بالأوراق المالية) ونوعية القروض والسيطرة على بعض المصروفات، أما المجموعة الأخرى فهي العوامل غير الخاضعة لسيطرة إدارة المصرف وتمثل المستوى الكلي وتشتمل (أسعار الفائدة والظروف الاقتصادية

[36] الحسين، بسام العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد3، سورية، 2016 ص82.

[37] نوري، رسل صباح(2016)، قياس ربحية الشركة باستخدام المؤشرات المالية، بكلوريوس في إدارة الأعمال، جامعة القادسية، كلية إدارة الأعمال، العراق، ص11.

العامة والبيئة التنافسية التي يعيش فيها المصرف) وهذه العوامل لا تستطيع إدارة المصرف السيطرة عليها ولكنها تستطيع أن تجعل خططها مرنة بحيث تستجيب لهذه العوامل38.

كما أن هناك متغيرات أخرى من الممكن أن تؤثر في الربحية[39] وتتنوع فيما بينها على مستويين الكلي والجزئي على الشكل التالي:

أ- على المستوى الكلي:

1- صافي الفوائد: تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة أي أنه من المتوقع أن تزداد الربحية كلما ازداد سعر الفائدة حيث تلعب أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير على استثمارات المصارف وإن معظم إيرادات المصارف هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة[40].

2- مديونية المصرف: تختلف هذه النسبة من شركة إلى شركة أخرى حيث أن هذا الاختلاف يعود إلى الإدارة الخاصة بالشركة ومدى تحملها للمخاطر، أما من وجهة نظر المستثمر أو الشركات فإنها تفضل ارتفاع نسبة المديونية حتى تزيد العائد على حقوق الملكية وذلك إلى الحد الذي يحقق أفضل توازن بين تحقيق الربح ومقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المتمثلة في خدمة الديون وسدادها ولذلك فإنه يتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية بين ربحية المصارف ومعدل مديونتها.

3- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للمصرف المركزي دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطاليبه وبالتالي ذو تأثير على ربحيتها وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسية سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي وذلك تماشياً مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار وأحياناً تهدف إلى ضبط الائتمان المصرفي فتعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع

---

[38] تلالوة، محمد ، أبو خريص، مولود ، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المجلد الأول، العدد الأول، 2014، ص98.

[39] لحسين، بسام ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد3، سورية، 2016 ص83.

[40] محمد، علي (2014) سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول ص 543.

متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصرف على التوسع في الائتمان وبالتالي تحقيق أرباح مرتفعة. [41].

4- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة على أداء المصارف فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية[42].

5- الظروف الاقتصادية والسياسية.

6- المنافسة.

ب-المستوى الجزئي

1- هيكل الودائع: حيث تعطي الودائع للمصارف مرونة اكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر وفي الوقت نفسه تثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية المصارف لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال[43].

2- توظيف الموارد: توجه المصارف الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية إذ أن بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية المصرف إذ أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة لأنها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل وكذلك الأمر بالنسبة للنقدية لديها[44].

3- حجم المصرف: إن كبر حجم المصرف مقاساً بإجمالي موجودات المصرف يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات بالنسبة للمصارف الكبيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة إلا أن زيادة حجم

---

[41] محمد، علي (2014) سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول ص 543.

[42] أبو زعيتر، باسل (2006) ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص 93

[43] محمد، علي (2014) سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول ص 544.

[44] محمد، علي (2014) سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول ص 544.

الموجودات يزيد من قدرتها على الاستثمار فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها كون الإمكانيات كبيرة ومتوافرة مقارنة بالمصارف صغيرة الحجم مما يسهل من انتهاز الفرص.

4- حقوق الملكية: إن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء وبالتالي فمن المتوقع أن تؤثر حقوق الملكية على الربحية في المصارف[45].

5- نسبة مخصص التسهيلات الائتمانية إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة: إن ارتفاع مخصص التسهيلات الائتمانية المشكوك بتحصيلها والناتجة عن تراجع جودة التسهيلات الائتمانية للمصارف سيؤثر سلباً على صافي الأرباح كونه سيؤدي إلى زيادة الديون المعدومة وإلى اقتطاع المزيد من الأرباح على شكل مخصص لهذه التسهيلات الائتمانية غير الجيدة.

6- أرباح أو خسائر الأوراق المالية وأرباح أو خسائر القروض.

7- عمر المصرف وعدد موظفيه وعدد فروعه.

8- السيولة: تعد السيولة من العوامل الهامة والمؤثرة على معدل الربحية ويجب أن تبقى السيولة في حالة توازن في الشركة بالحد الذي يبقي المخاطرة في مستواها المعقول، إن السيولة والربحية هدفان متلازمان للشركة ولكنهما في نفس الوقت فإنهما متضادان وهذا يعني أن مراعاة تحسين أحدهما سيكون على حساب الآخر فمن المتوقع أن اهتمام الإدارة وتوظيف جهودها لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستنعكس على مؤشرات سيولتها[46].

ثالثاً: نسب قياس الربحية

تهتم إدارة المنشأة ومستثمروها ومقرضوها بالقوة الإيرادية للمنشأة فهي المقياس الأهم للحكم على كفاءة الإدارة وقدرتها على استخدام الموارد المتاحة والمستثمر المهتم بالعائد المتحقق على استثماراته في المنشأة

[45] لحسين، بسام ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد3، سورية، 2016 ص83.

[46] لحسين، بسام ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد3، سورية، 2016 ص83.

مقارنة بالعائد في شركات منافسة والمقرض المهتم بربحية المنشأة كمصدر مضمون لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض[47]. ومن أهم معدلات ومؤشرات ربحية البنوك[48]:

1- معدل العائد على حق الملكية: عبارة عن صافي الربح السنوي للبنك التجاري مقسوماً على إجمالي حق الملكية، ويعبر هذا المعدل عن قدرة المصرف التجاري على تحقيق أرباح من خلال حق الملكية خلال الفترة المالية، وتسعي البنوك دائماً لرفع هذا المعدل لما له من دلالة لدى المساهمين على كفاءة إدارة الموال والموارد الاقتصادية المتاحة.
2- معدل العائد على الأصول: عبارة عن صافي الربح السنوي للبنك التجاري مقسوماً على إجمالي الأصول، ويعبر هذا المعدل عن قدرة المصرف التجاري على تحقيق أرباح من خلال الأصول المستثمرة والمملوكة خلال الفترة المالية.
3- ربحية السهم: عبارة عن نصيب السهم الواحد من صافي الربح السنوي للبنك التجاري، ويعبر هذا المؤشر عن العائد السنوي للمساهمين نتيجة استثماراتهم في أسهم المصرف التجاري.
4- معدل العائد على الأموال المتاحة: عبارة عن صافي الربح السنوي للبنك التجاري مقسوماً على مجموع حقوق الملكية وودائع العملاء، ويعبر هذا المؤشر عن قدرة المصرف التجاري علي تحقيق أرباح من خلال إجمالي الموارد الاقتصادية المتاحة سواء الموارد الذاتية (حق الملكية) أو الموارد الخارجية (ودائع العملاء).
5- صافي ربح العمليات: ويعني الفرق بين المبيعات/الخدمات المحققة خلال الفترة الزمنية من نشاط المنظمة الرئيسي وتكاليف هذه المبيعات/الخدمات، بالإضافة إلى المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع، دون أن يشمل ذلك الفائدة المدفوعة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى والضرائب.
6- صافي الربح بعد الضريبة (الربح الشامل): يعني هذا المفهوم الربح الناتج عن الفرق بين دخل المنظمة من جميع المصادر(المبيعات والإيرادات الأخرى) والتكاليف مهما كانت (تكاليف المبيعات/الخدمات) وأية تكاليف أخرى غير مرتبطة بالعمليات (كخسارة بيع أحد الأصول) وبعد طرح الضرائب أيضا.

[47] نوري، رسل صباح(2016)، قياس ربحية الشركة باستخدام المؤشرات المالية، بكلوريوس في إدارة الأعمال، جامعة القادسية، كلية إدارة الأعمال، العراق، ص12.
[48] الباز، ماجد مصطفى علي(2016)، إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الأسواق المالية الصاعدة: أدلة من القطاع المصرفي المصري 2007 – 2016، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مصر، ص10.

رابعاً: العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية المصرفية

هناك علاقة عكسية بين مخاطر السيولة والربحية المصرفية. فعندما تكون مخاطر السيولة عالية، تكون الربحية المصرفية منخفضة والعكس صحيح. ويمكن للمصارف التي تتمتع بمستويات منخفضة من مخاطر السيولة تحقيق أرباح أعلى، كونها قادرة على الاقتراض بتكاليف أقل وجذب المزيد من العملاء وتجنب تدخلات الرقابة.

كما تلعب مخاطر السيولة دوراً هاماً في تحديد ربحية أي مصرف. حيث تنشأ مخاطر السيولة عندما يواجه المصرف صعوبة في تلبية التزاماته المالية قصيرة الأجل. يمكن أن يكون لذلك تأثير سلبي كبير على ربحية المصرف، وذلك بعدة طرق[49].:

1. تكاليف الاقتراض المتزايدة: قد يضطر المصرف الذي يواجه نقصًا في السيولة إلى الاقتراض من مصادر خارجية لتلبية التزاماته. عادةً ما تكون تكلفة هذا الاقتراض مرتفعة، مما يؤدي إلى انخفاض هامش الربح للمصرف.

2. بيع الأصول بسعر منخفض: قد يضطر المصرف إلى بيع أصوله بسرعة لجمع السيولة. غالبًا ما يتم بيع هذه الأصول بسعر أقل من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى خسائر للمصرف.

3. فقدان العملاء: قد يؤدي نقص السيولة إلى فقدان الثقة بالمصرف من قبل العملاء. قد يسحب العملاء ودائعهم، مما يؤدي إلى انخفاض أكبر في السيولة للمصرف.

4. تدخلات الرقابة: قد تتدخل الجهات التنظيمية إذا كانت مخاطر السيولة للمصرف مرتفعة للغاية. قد تفرض هذه الجهات قيودًا على أنشطة المصرف، مما قد يعيق قدرته على تحقيق الأرباح.

5. خطر الإفلاس: في الحالات الشديدة، يمكن أن تؤدي مخاطر السيولة إلى إفلاس المصرف. يؤدي ذلك إلى خسائر كبيرة للمستثمرين والدائنين.

ويمكن للمصارف اتخاذ عدد من الخطوات للتخفيف من مخاطر السيولة وتحسين ربحيتها:

[49] نوري، رسل صباح(2016)، قياس ربحية الشركة باستخدام المؤشرات المالية، بكلوريوس في إدارة الأعمال، جامعة القادسية، كلية إدارة الأعمال، العراق، ص12.

1- إدارة السيولة بشكل فعال: يجب على المصارف مراقبة تدفقات السيولة عن كثب واتخاذ خطوات لإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال.
2- تنويع مصادر التمويل: يجب على المصارف الاعتماد على مصادر تمويل متنوعة لتقليل اعتمادها على مصدر واحد للتمويل.
3- الحفاظ على مستوى كافٍ من الاحتياطيات النقدية: يجب على المصارف الاحتفاظ بمستوى كافٍ من الاحتياطيات النقدية لتلبية الالتزامات قصيرة الأجل.
4- استخدام أدوات إدارة المخاطر: يمكن للمصارف استخدام مجموعة متنوعة من أدوات إدارة المخاطر للتحوط من مخاطر السيولة.
5- اتباع ممارسات الإقراض السليمة: يجب على المصارف اتباع ممارسات إقراض سليمة لتقليل مخاطر التخلف عن السداد.

وبالتالي ترى الباحثة إن تحقيق التوازن بين الربحية وإدارة المخاطر هو تحدٍ كبير يواجهه المديرون التنفيذيون في المصارف. فمن ناحية، يسعون إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح، ومن ناحية أخرى، يتعين عليهم ضمان سلامة واستقرار المصرف. وفي هذا السياق، تلعب إدارة مخاطر السيولة دوراً حاسماً، حيث أنها تساعد المصارف على تحقيق هذا التوازن الدقيق.

فالربحية ليست مجرد هدف تسعى إليه المصارف، بل هي مؤشر على صحتها ومرونتها وقدرتها على مواجهة التحديات. ومن بين هذه التحديات، تأتي مخاطر السيولة في مقدمة الأولويات. حيث أن أي نقص في السيولة قد يؤثر سلباً على قدرتها على تحقيق الأرباح.

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة

سعت المصارف الخاصة السورية إلى ادارة مخاطر السيولة لديها وفق توصيات لجنة بازل والمتطلبات المفروضة من قبل المصرف المركزي، بمتابعة وضع السيولة لديها والحفاظ على الوديعة الالزامية وتنويع مصادر السيولة، إضافة إلى الاحتفاظ بالنسبة المطلوبة لصافي لموجودات المتداولة إلى مطلوبات العملاء.

أولاً: لمحة عن عينة الدراسة

البنك العربي – سورية:

شركة مساهمة سورية مملوكة بنسبة 51.28% من البنك العربي الأردني تأسس البنك برأس مال قدره مليار ونصف موزع على ثلاثة ملايين سهم وقد باشر أعماله في 2006/1/2 وقد أجريت عدة زيادات على رأس المال يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال البنكية والمالية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه البالغة 19 فرع موزعة على المحافظات السورية[50].

تابعت إدارة البنك العربي – سورية اتخاذها لكافة الإجراءات الكفيلة بمواجهة الصعوبات المختلفة التي تعرضت لها بيئة العمل المصرفي السوري سواء من حيث الظروف الخاصة بهذه البيئة أو تلك التي فرضتها أزمة وباء فيروس كورونا. ولم تقتصر إجراءات البنك على ناحية إدارة الصعوبات، بل تعدتها إلى نواحي التشغيل المختلفة لتكون ترجمة فعلية لاستراتيجية البنك المتمثلة بما يلي:

اهتم البنك باتباع سياسة تتصف بالتكيف والمرونة مع الظروف المختلفة التي تعترض الاقتصاد الوطني وتؤثر على الإطار التشغيلي الذي يقدم البنك ضمنه خدماته، بحيث تمكن البنك من تنفيذ المهام المطلوبة وتحقيق أهدافه بأقل مستوى ممكن من المخاطر.

حققت إدارة البنك العربي – سورية قفزة نوعية من خلال اتباعها لكافة الإجراءات الكفيلة بتحصيل حقوق البنك، والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية وبناء قاعدة لقروض قطاع التجزئة. وعلى التوازي استمرت إدارة المصرف في اتباع سياسة التحفظ في الموازنة بين المخاطرة والعائد، حيث استمرت إدارة المصرف في إدارة مخاطر الائتمان والسيولة بما يحفظ مصالح البنك ويؤمن استقراره على كافة الصعد.

[50] البيانات المالية النهائية للبنك العربي –سورية، 2019.

استهدف البنك قطاعات تنموية متعددة من: تعليم –صناعة –تجارة وزراعة وذلك لتمويل حاجاتها العقارية والزراعية ومع مراعاة التقيد التام بضوابط الائتمان. واستمر البنك بتوجيه جزء هام من موارده لتغطية المخاطر الائتمانية المحتملة وتم رصد جزء منها كمخصصات مقابل القروض ومقابل استثماراته في المؤسسات المصرفية الأخرى وبما يتماشى مع تعليمات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

كما ركزت إدارة البنك كافة الجهود لإيجاد تسويات مالية مع كثير من العملاء المتعثرين. وسعت جاهدة لابتكار الحلول المناسبة لإنجاز هذه التسويات. وفي هذا الإطار حقق البنك نتائج هامة تمثلت بتحصيله جزء هام من حقوقه والتي انعكست بدورها على نتائج أعمال البنك. كما قامت إدارة المصرف بإجراء العديد من عمليات التسوية (جدولات وهيكلات) بما يتناسب مع قدرة التدفقات النقدية للعملاء كما تم تعزيز الضامنات المقدمة من العملاء لقاء التسهيلات للحد من المخاطر الائتمانية للحد الأدنى.

اهتمت إدارة المصرف بالسعي لتحقيق التوازن المطلوب بن كلف التمويل وهوامش الإقراض ونسب السيولة مع تجنب الكلف الغير الضرورية. ويكتسب هذا الهدف أهمية كبرة في ظل الظروف الحالية عملت إدارة المصرف على الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين من جهة والتكيف مع الأوضاع الراهنة من جهة أخرى، وذلك من خال المواءمة بن الأهداف المختلفة المتمثلة في الاستمرارية، وخدمة العملاء، وحجم التعرض للمخاطر، والتمسك بأداء الدور الإيجابي والمشاركة في التعامل مع التحديثات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد الوطني[51] تعرف مخاطر السيولة على أنها قدرة البنك على تمويل زيادة أصوله ومواجهة الالتزامات المترتبة عليه عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غر مقبولة. للوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى الودائع وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتوفر الضمانات الممكن استعمالها لتوفير السيولة عند الحاجة، ويحتفظ المصرف بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي حالة نقص غير منظورة في السيولة، بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بالمحافظة على وديعة إلزامية لدى مصرف سورية المركزي تساوي 5% من متوسط ودائع العملاء و % 10 من رأسمال المصرف، يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة، ويحافظ المصرف على حدود لنسبة صافي الموجودات المتداولة إلى مطلوبات العملاء والالتزامات خارج بيان المركز المالي المثقلة .تتكون الموجودات المتداولة

[51] التقرير السنوي للبنك العربي – سورية، هيئة الأوراق والأسواق المالية(2022)، سورية، ص7.

من النقد وأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية قصيرة الأجل بعد تنزيل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية.

هذا ويواصل البنك تركيزه على موضوع السيولة، حيث يتمتع البنك بقاعدة متنوعة ومستقرة من مصادر التمويل. ويستمر البنك بالاحتفاظ بمجموعة من الأصول السائلة التي تعمل كمصدر محتمل للتمويل وذلك لأغراض تعزيز وزيادة السيولة. ولقد كان لهذا التركيز على السيولة أثراً كبيراً في حماية البنك من التعرض لأية اضطرابات.

يتم تحديد استراتيجية إدارة السيولة لدى البنك العربي–سورية من قبل اللجنة العليا لإدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) والتي تولي أهمية قصوى في المحافظة على نسب سيولة عالية وتفوق الحدود المفروضة من السلطات الرقابية، حيث تقوم اللجنة بتحليل مخاطر السوق والسيولة وتقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل كل من الأسعار ومزيج المنتجات وذلك للمحافظة على الهيكل الأمثل لميزانية البنك ومخاطر السوق والسيولة المرتبطة بها. تقوم وحدة مخاطر السيولة بإعداد منهجية لإدارة هذه المخاطر والتي تتضمن أدوات قياس ومراقبة مخاطر السيولة، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن وضع ومراقبة محددات المخاطر، قياس القيمة المعرضة للمخاطر "Risk at Value" وضمن إطار مراقبة وضع السيولة تقوم وحدة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وحدة مراقبة أعمال دائرة الخزينة (Office) Middleبإصدار تقارير إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ودائرة الخزينة والتي تساعد بتقييم وضع السيولة لاتخاذ الإجراءات الأمثل للمحافظة على مستويات سيولة ممتازة، أخذة بعن الاعتبار قرارات مصرف سورية المركزي 588/م ن/تشرين الثاني 2009 .كما يتم تدعيم هذه التقارير باختبارات الحساسية اللازمة والتي تطبق سيناريوهات متعددة، حيث يعتبر مدير دائرة المخاطر مسؤول عن وضع وإدارة اختبارات الحساسية.

يستخدم البنك أساليب داخلية متعددة لقياس وتحليل السيولة، والتي تساعد البنك على تخطيط وإدارة موارده المالية بالإضافة إلى تحديد عدم التطابق في فترات الاستحقاق لكل من الموجودات والمطاليب والذي من الممكن أن يعرض البنك لمخاطر السيولة، وتتضمن هذه المقاييس نسب السيولة ليوم وشهر ونموذج السيولة التراكمي وعناصر مخاطر السيولة وتحليل الإقراض والاقتراض داخل المجموعة، تحليل تركيزات كبار المودعين، ونسب السيولة السريعة واختبارات الأوضاع الضاغطة "Testing Stress" نسب السيولة وفق بازل 3 (LCR– NSFR)، بالإضافة إلى وضع عدد من مؤشرات الإنذار المبكر

الخاصة بمخاطر السيولة و التي تلعب دوراً هاماً و اساسياً بالتنبؤ عن أي أزمة سيولة محتملة وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب حدوثها[52].

ثانياً: قياس متغيرات الدراسة

تم الاعتماد على التقارير المالية للبنك العربي سورية خلال الفترة (2015–2022) والمنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

قياس المتغير المستقل:

أ- نسبة السيولة القانونية:

نسبة السيولة القانونية: هي نسبة الموجودات السائلة وشبه السائلة من إجمالي ودائع العملاء وودائع البنوك، يتم احتجازها كاحتياطي مخاطر في حالة حدوث سحب جماعي من العملاء لودائعهم بالبنوك، تعد هذه النسبة من أهم المؤشرات المالية لدراسة وتحليل وتقييم سيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، وعادةً ما يحدد المصرف المركزي مقدار هذه السيولة والتي تلتزم المصارف بتحقيقها ويتدخل المصرف المركزي في تحديد الموجودات السائلة وشبه السائلة التي تبعد البنك عن احتمال العسر المالي، وتقاس كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الموجودات السائلة وشبه السائلة}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

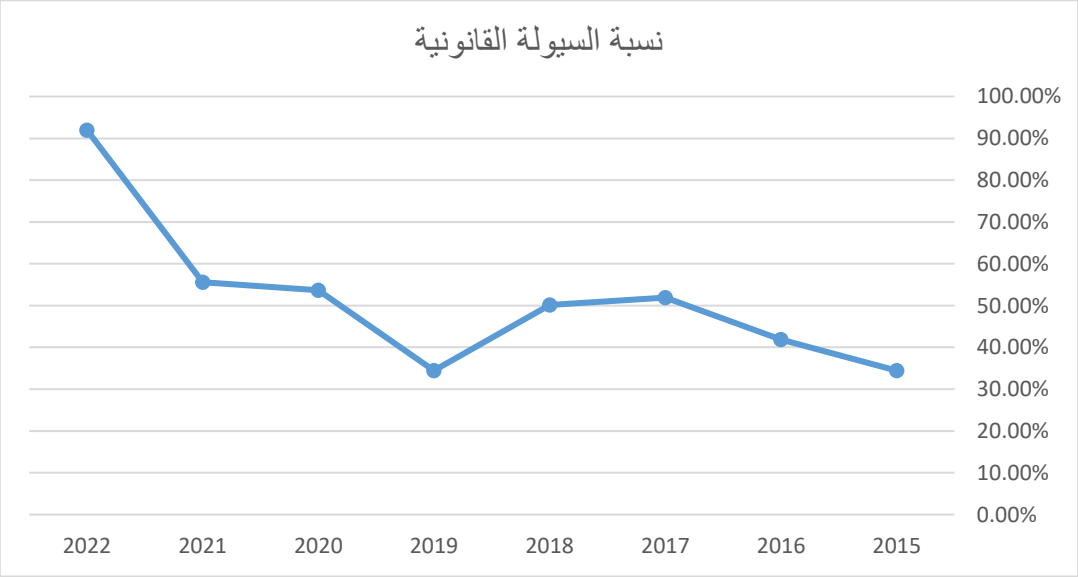
[52] التقرير السنوي للبنك العربي – سورية، هيئة الأوراق والأسواق المالية(2022)، سورية، ص 48.

الجدول رقم (1) نسبة السيولة القانونية خلال الفترة (2015-2022)

العام	الموجودات السائلة وشبه السائلة	الودائع وما في حكمها	نسبة السيولة القانونية
2015	13,875,320,314	40,283,228,676	34.44%
2016	20,431,229,466	48,756,700,084	41.90%
2017	25,112,703,328	48,349,597,020	51.94%
2018	25,585,546,215	51,037,488,129	50.13%
2019	15,708,220,299	45,557,622,368	34.48%
2020	51,024,876,883	95,016,036,009	53.70%
2021	92,823,992,229	166,921,911,724	55.61%
2022	196,174,491,363	213,258,913,541	91.99%

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على القوائم المالية للبنك

الشكل رقم (1) نسبة السيولة القانونية خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: إعداد الباحثة

يبين الشكل أعلاه ارتفاع نسبة السيولة القانونية خلال الفترة المدروسة، وصولاً إلى عام 2019 الذي شهد انخفاضاً في نسبة السيولة القانونية ومن ثم عاودت ارتفاعها خلال عام 2020.

ب-الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات:

وفقاً للجنة «بازل» للرقابة على البنوك، فإن نسبة تغطية السيولة: تهدف إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كافٍ من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية غير الخاضعة لأي قيود أو رهونات، والتي يمكن تحويلها إلى نقد لاستيفاء الاحتياجات من السيولة. وكحد أدنى، يفترض أن يؤدي مخزون الموجودات

السائلة إلى تمكين البنك من البقاء لغاية 30 يوماً وفقا لسيناريو الضغط، وبالتالي، فإن نسبة تغطية السيولة تعرّف بمخزون الموجودات وصافي التدفقات المحتملة للأموال إلى خارج البنك. ويتم احتساب هذا التدفق على أساس سيناريو الضغط لمدة 30 يوماً، التي تقع خلال وتقاس كما يلي:

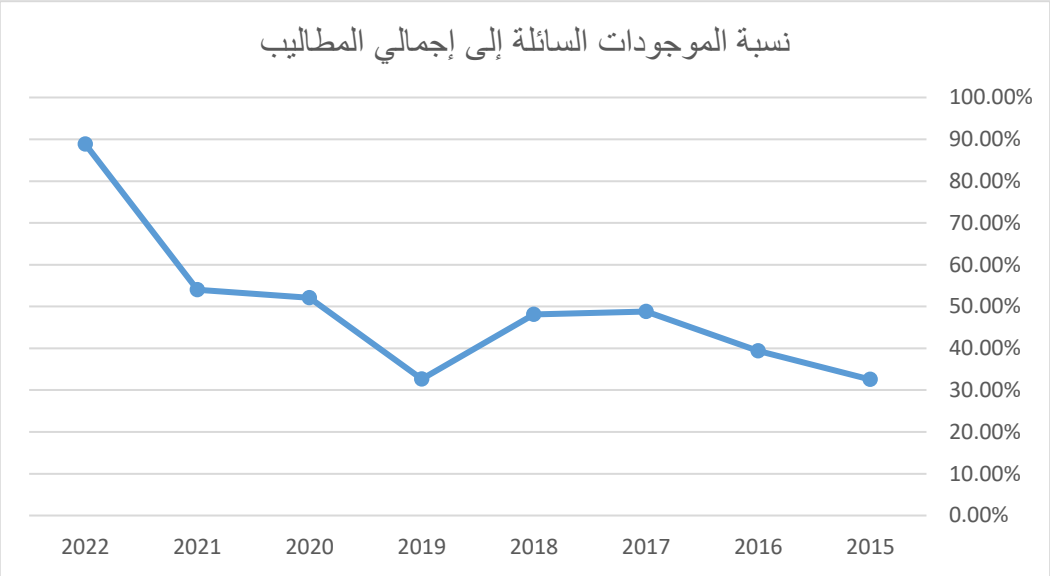
$$\text{الموجودات السائلة الى إجمالي المطلوبات} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$$

الجدول رقم (2) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات خلال الفترة (2015–2022)

العام	الموجودات السائلة	اجمالي المطاليب	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطاليب
2015	13,875,320,314	42,655,814,536	32.53%
2016	20,431,229,466	51,891,277,725	39.37%
2017	25,112,703,328	51,453,972,338	48.81%
2018	25,585,546,215	53,191,467,597	48.10%
2019	15,708,220,299	48,172,312,392	32.61%
2020	51,024,876,883	97,898,869,722	52.12%
2021	92,823,992,229	171,915,446,597	53.99%
2022	196,174,491,363	220,769,844,906	88.86%

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على القوائم المالية للبنك

الشكل رقم (2) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات خلال الفترة (2015-2022)



المصدر: إعداد الباحثة

انخفضت نسبة مؤشر الموجودات السائلة إلى المطاليب ألا أن هذا الانخفاض لا يمثل خطر على الاستقرار المالي إذ أن النسبة رغم انخفاضها عن السنوات السابقة تعد مرتفعة لذلك فهي تمثل متانة مالية كبيرة لكلا البنكين لاحتفاظهما بسيولة عالية لمواجهة سحوبات المودعين وتقديم قروض.

معدل الفجوة التمويلية:

يقصد بفجوة التمويل الفرق بين الائتمان النقدي والودائع إلى اجمالي الأصول حيث يستوجب من المصارف مراقبة مستويات السيولة والإقراض لديها وخلق نمو متوازن بين الطلب على القروض واستقطاب ودائع جديدة أي إدارة حكيمة للموجودات والمطلوبات وبالمحصلة انخفاض المخاطر التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي، وان ارتفاع معدل الفجوة التمويلية معناه أن المخاطر التي تتعلق بالثقة بالجهاز المصرفي منخفضة[53]، وتقاس كما يلي:

$$\text{معدل الفجوة التمويلة} = \frac{\text{التمويل الممنوح} - \text{إيداعات الزبائن}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

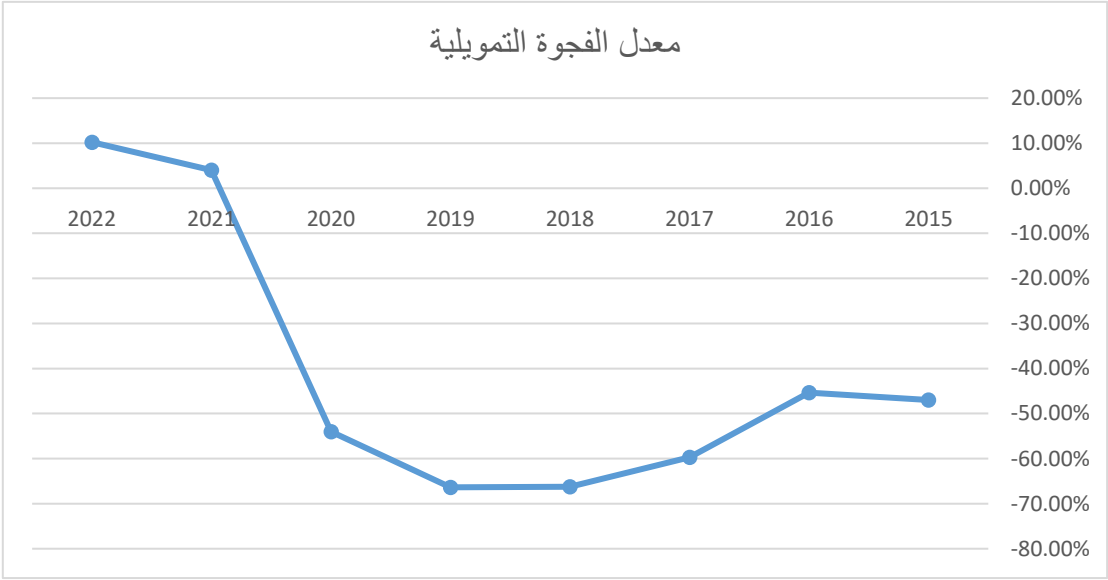
[53] تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، البنك المركزي العراقي، العراق.

الجدول رقم (3) معدل الفجوة التمويلية خلال الفترة (2015-2022)

العام	التسهيلات الائتمانية	ايداعات الزبائن	اجمالي الاصول	معدل الفجوة التمويلية
2015	12,156,288,344	37,938,333,708	54,836,480,425	-47.02%
2016	11,729,951,675	44,423,105,464	72,115,845,878	-45.33%
2017	8,257,988,942	47,902,510,127	66,404,163,144	-59.70%
2018	7,286,057,980	50,930,233,894	65,908,021,185	-66.22%
2019	6,129,879,327	45,475,584,698	59,285,761,319	-66.37%
2020	10,301,478,074	93,833,766,207	154,606,848,822	-54.03%
2021	16,510,088,585	4,885,390,482	290,701,041,264	4.00%
2022	49,305,506,170	11,697,623,516	367,563,591,436	10.23%

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على القوائم المالية للبنك

الشكل رقم (3) معدل الفجوة التمويلية خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: إعداد الباحثة

انخفضت معدل الفجوة التمويلية خلال الفترة المدروسة وحققت نتائج سالبة حيث كانت الثقة بالمصرف مرتفعة من قبل المودعين.

قياس المتغير التابع:

ربحية المصرف ويمثل المتغير التابع ويقاس من خلال العلاقتين التاليتين:

أ- معدل العائد على الأًصول:

وتمثل كافة الأصول التي يمتلكها البنك ومدى قدرتها وكفائتها على توليد الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وبمعنى آخر توضح مدى نجاح البنك في استثمار موجوداته التي يمتلكها وكفايته في توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة ومعدل العائد على الأصول هي أحد نسب قياس الربحية التي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المشروع وتقيس مدى تحقيق إدارة المشروع للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة وتعبر عن المحصلة النهائية ونتائج السياسات والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي. وتحتسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول خلال الفترة، وتقاس كما يلي:

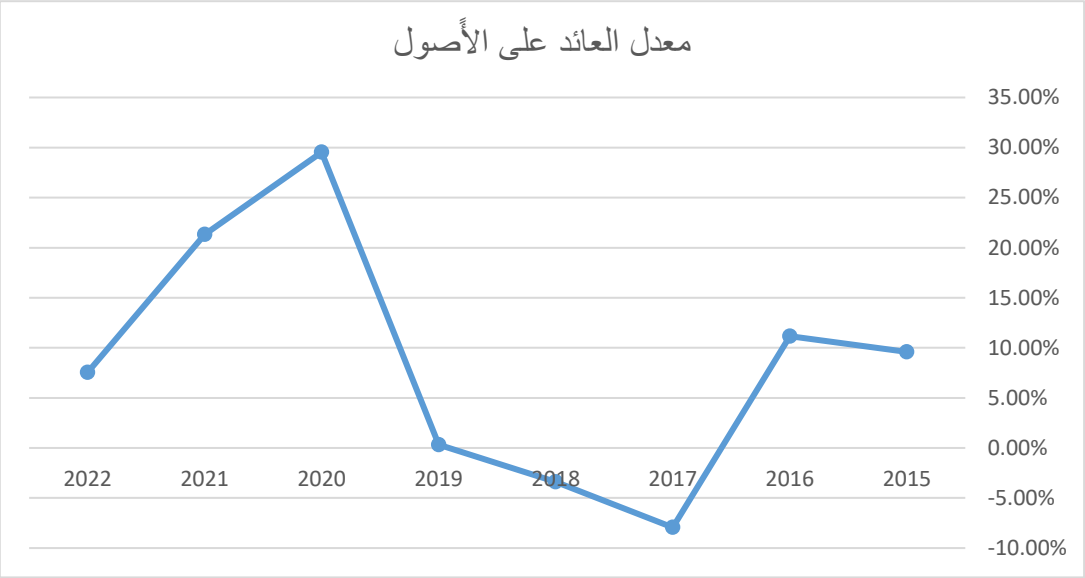
$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجدول رقم (4) معدل العائد على الأًصول خلال الفترة (2015-2022)

العام	صافي الربح بعد الضريبة	اجمالي الأصول	معدل العائد على الأًصول
2015	5,252,418,751	54,836,480,425	9.58%
2016	8,043,902,264	72,115,845,878	11.15%
2017	5,274,377,347-	66,404,163,144	-7.94%
2018	2,233,637,218-	65,908,021,185	-3.39%
2019	194,821,524	59,285,761,319	0.33%
2020	45,650,285,452	154,606,848,822	29.53%
2021	62,005,272,298	290,701,041,264	21.33%
2022	27,772,989,535	367,563,591,436	7.56%

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على القوائم المالية للبنك

الشكل رقم (4) معدل العائد على الأُصول خلال الفترة (2015-2022)



المصدر: إعداد الباحثة

انخفض معدل العائد على الأصول خلال عام 2017، وحقق البنك نتائج سلبية ومن ثم عاود الارتفاع محققاً نتائج إيجابية.

ب-معدل العائد على حقوق الملكية

تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

وتحتسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على إجمالي حقوق الملكية خلال الفترة.

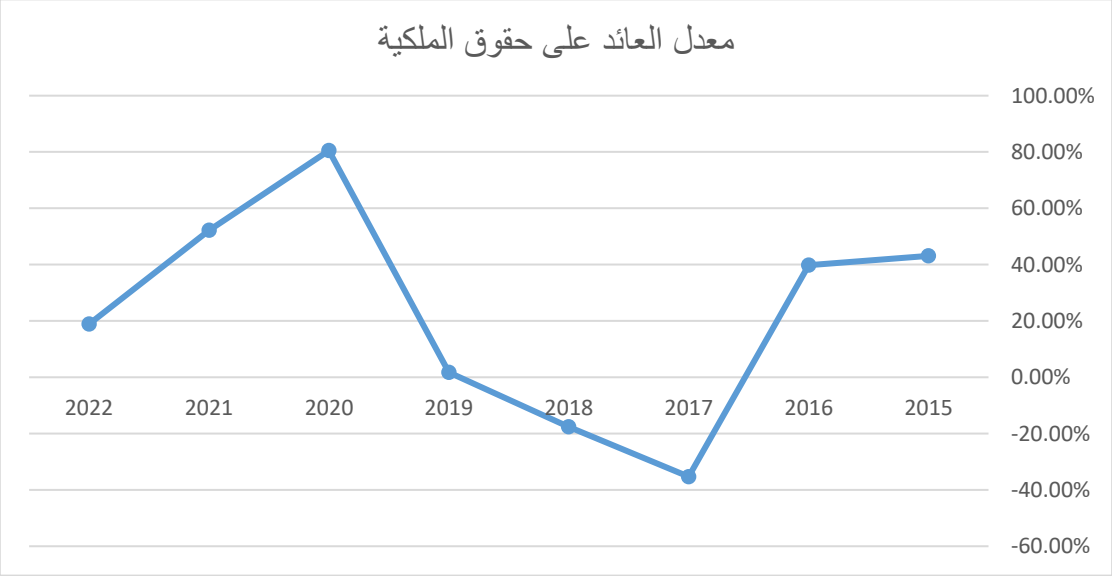
$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

الجدول رقم (5) معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2015-2022)

العام	صافي الربح بعد الضريبة	إجمالي حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
2015	5,252,418,751	12,180,665,889	43.12%
2016	8,043,902,264	20,224,568,153	39.77%
2017	5,274,377,347-	14,950,190,806	-35.28%
2018	2,233,637,218-	12,716,553,588	-17.56%
2019	194,821,524	11,113,448,927	1.75%
2020	45,650,285,452	56,707,979,100	80.50%
2021	62,005,272,298	118,785,594,667	52.20%
2022	27,772,989,535	146,793,746,530	18.92%

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على القوائم المالية للبنك

الشكل رقم (5) معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2015-2022)



المصدر: إعداد الباحثة

انخفض معدل العائد على حقوق الملكية خلال عام 2017، وحقق البنك العربي نتائج سلبية ومن ثم عاود الارتفاع محققاً نتائج إيجابية.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقييم مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على الأصول لدى البنك العربي.

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين نسب مخاطر السيولة كمتغير مستقل في المتغير التابع معدل العائد على الاصول.

الجدول رقم (6) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين نسب مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول لدى البنك العربي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
0.07205	0.713	0.885	0.941[a]

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.941)، وهو ما يبين وجود ارتباط قوي جدا بين نسب مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول وأن معامل التحديد المعدل هو (0.713)، أي إن نسب مخاطر السيولة تفسر (71.3%)، من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الاصول.

الجدول رقم (7) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVA[a]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	**Model**	
0.047[b]	5.151	0.027	3	0.080	Regression	**1**
		0.005	2	0.010	Residual	
			5	0.091	Total	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (5.151)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig= 0.047)، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام معنوي.

الجدول رقم (8) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر نسب مخاطر السيولة في معدل العائد على الأصول لدى البنك العربي

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.108	2.787		0.260	0.724	(Constant)	
0.097	2.965-	11.224-	5.844	17.329-	نسبة السيولة القانونية	1
0.094	3.034	11.500	5.927	17.985	نسبة الموجودات المتداولة إلى المطاليب	
0.011	2.753	0.677	0.360	0.990	معدل الفجوة التمويلية	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى أن (نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات المتداولة إلى المطاليب) هي غير دالة إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة والدلالة الإحصائية أكبر من (5%)، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات المتداولة إلى المطاليب ومعدل العائد على الاصول لدى البنك العربي سورية، بينما كانت معدل الفجوة التمويلية دال احصائياً بدلالة قيمة t (2.753) ومعامل المعنوية (0.011) وبالتالي **يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لتقييم مخاطر السيولة (معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على الأصول لدى البنك العربي.**

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقييم مخاطر السيولة (نسبة السيولة القانونية، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي المطلوبات، معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنك العربي

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين نسب مخاطر السيولة كمتغير مستقل في المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (9) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين نسب مخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول لدى البنك العربي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
0.18529	0.817	0.927	**0.963[a]**

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.963)، وهو ما يبين وجود ارتباط قوي بين نسب مخاطر السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية وأن معامل التحديد المعدل هو (0.817)، أي إن نسب مخاطر السيولة تفسر (81.7%)، من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (10) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVA[a]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	**Model**	
0.000	8.436	0.290	3	0.869	Regression	**1**
		0.034	2	0.069	Residual	
			5	0.938	Total	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (8.43)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig= 0.108)، مما يؤكد عدم الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام غير معنوي.

الجدول رقم (11) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر نسب مخاطر السيولة في معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنك العربي

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.050	4.296		0.669	2.872	(Constant)	
0.068	-3.636-	11.003-	15.030	54.649-	نسبة السيولة القانونية	1
0.067	3.659	11.087	15.244	55.780	نسبة الموجودات المتداولة إلى المطاليب	
0.042	3.781	0.743	0.925	3.498	معدل الفجوة التمويلية	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى أن (نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات المتداولة إلى المطاليب) هي غير دالة إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وهي تساوي (2.46) والدلالة الإحصائية أكبر من (5%)، بينما معدل الفجوة التمويلية هي دالة احصائياً وبالتالي **يوجد أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لتقييم مخاطر السيولة (معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنك العربي**

النتائج والمقترحات

النتائج

نتيجة اختبار الفرضيات تم التوصل إلى الآتي:

1- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقييم مخاطر السيولة (معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على الأصول لدى البنك العربي.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتقييم مخاطر السيولة (معدل الفجوة التمويلية) في معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنك العربي.

3- أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر السيولة وربحية المصرف. فكلما زاد الاهتمام بتقييم مخاطر السيولة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف منها ازدادت الربحية بشكل عام..

المقترحات

في ضوء النتائج السابقة فإن الطالبة توصي بالآتي:

1- حث المصارف الخاصة السورية على تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة، بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي من أجل ضمان ديمومة المصرف في السوق المصرفية.

2- القيام بتحليل والافصاح عن معلومات كمية حول مؤشرات إدارة مخاطر السيولة من أجل معرفة كفاءة إدارة مخاطر السيولة والعمل على تعزيزها.

3- الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن لجنة بازل وقراراتها المتعلقة بالسيولة.

4- ضرورة قيام إدارة البنك بتنويع استثماراتها وعدم حصرها في مجال واحد وذلك من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.

5- ضرورة تطوير أنظمة إدارة مخاطر السيولة أكثر كفاءة، واعتماد أدوات تحليلية متقدمة لتقييم مخاطر السيولة بشكل مستمر. كما يجب على المصارف أن تضع خطط طوارئ للتعامل مع أي نقص مفاجئ في السيولة.

6- تحديث الأطر التنظيمية المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة، وتشديد الرقابة على امتثال المصارف لهذه الأطر. كما يجب على المنظمين تشجيع المصارف على تبني أفضل الممارسات العالمية في إدارة مخاطر السيولة.

7- تشجيع المصارف على تنويع مصادر تمويلها لتقليل الاعتماد على ودائع العملاء قصيرة الأجل، وبالتالي تقليل تعرضها لصدمات السيولة المفاجئة.

8- تحسين إدارة الأصول من خلال التركيز على الأصول السائلة والقابلة للتحويل بسهولة إلى نقد، مما يعزز قدرة المصارف على تلبية طلبات السحب المفاجئة.

9- الاستثمار في تطوير أدوات تحليلية متقدمة قادرة على تقييم مخاطر السيولة بشكل أكثر دقة، وتحديد نقاط الضعف المحتملة في هيكل السيولة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1- إدارة مخاطر السيولة، محاضرات السنة الثانية ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

2- أبو زعيتر، باسل (2006) ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.

3- آل شيب، دريد كامل (2007) مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4- الباز، ماجد مصطفى علي(2016)، إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الأسواق المالية الصاعدة: أدلة من القطاع المصرفي المصري 2007 – 2016، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مصر.

5- بوطورة، فضيلة، ونوفل، سمايلي (2017) أثر نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر الائتمانية دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية ولاية تبسة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد3، الجزائر.

6- بدوي، نور (2018) أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

7- تلالوة، محمد ، أبو خريص، مولود (2014) أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي، مجلة الأبحاث المالية والمصرفية، المجلد الأول، العدد الأول، العراق.

8- حمد، خلف محمد، وناجي، احمد فريد(2017)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، العراق.

9- الحسين، بسام (2016) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد38، العدد3، سورية.

10- الدهراوي، كمال الدين (2011) مدخل معاصر في تحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

11- رحموني، أحمد، وعيشاوي، نجوى (2022)، قياس أثر مخاطر السيولة على الربحية في البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

12- الشحادة، عبد الرزاق قاسم، والرفاعي، غالب عوض، وقاسم، عامر محمد (2022)، العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية في البنوك التجارية المدرجة ببورصة عمان، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الأول، السنة السادسة، الأردن.

13- شهاب الدين، ابتسام (2016) الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن.

14- عبد الرحيم، عاطف جابر (2008) أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.

15- الفرا، عبد الشكور عبد الرحمن (2018) قياس فاعلية الأطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية دراسة تطبيقية على شركات صناعة الحديد التجاري في مدينة جده المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 1، المملكة العربية السعودية.

16- الفرجاني، إبراهيم مسعود، والدرسي، عبد الله جاد المولى (2021)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، مجلة الجامعي، العدد 33، ليبيا.

17- القيسي، رزان يوسف(2014)، اختبار قدرة المصارف الخاصة في سورية على تحمل مخاطر السيولة دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية.

18- كلاش، وميسة، ونايلي، إلهام (2021)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006-2018، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 8، العدد 3، الجزائر.

19- لحول، سمية، وبونوة، آمال (2022)، أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك العاملة بالجزائر للفترة (2010-2020)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

20- محمد، محمد عدنان عبد سلام (2023)، تأثير مؤشرات مخاطر السيولة على ربحية المصارف الفلسطينية، مجلة البحوث التجارية، المجلد الخامس والأربعين، العدد الرابع، فلسطين.

21- المملوك، أنس (2021) إدارة المخاطر، جامعة الشام الخاصة، دمشق، سورية.

22- مرزوق، عبد العزيز علي، والمسيري، محمد فتحي محمد، ومراد، هبة محمود سعد(2020)، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 6، العدد 10، الجزء الأول، مصر.

23- المحجان، فهد محمد سعد(2012)، تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الأردن.

24- مخاطر السيولة وفقا للدعامة الثانية من مقررات بازل 2، البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2، مصر.

25- مزيق، رامي أكرم(2014)، دراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، اللاذقية، سورية.

26- المدهون، أحمد فؤاد(2017)، أثر تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، كلية التجارة، فلسطين.

27- محمد، علي (2014) سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، سورية.

28- نوري، رسل صباح(2016)، قياس ربحية الشركة باستخدام المؤشرات المالية، بكلوريوس في إدارة الأعمال، جامعة القادسية، كلية إدارة الأعمال، العراق.

29- يعقوب، فرح(2018)، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سورية، ص19.

المراجع الأجنبية

1- Bordeleau, E'tienne; Graham, Christopher. (2010). The Impact of Liquidity on Bank Profitability, Bank of Canada, Working Paper, Ottawa, Ontario: Canada.
2- Iqbal, Anjum (2012), Liquidity Risk Management: A Comparative Study Between Conventional and Islamic Banks of Pakistan, Global Journal of Management and Business Research, vol 12, No 5, 55-64.
3- The Institute of internal auditors (2010) international standards for the Professional practice of internal audit standards, p19